



المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي

التصنيع والتنمية المستدامة

تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء

القاهرة، ٥-٦ مايو ٢٠١٨



الورقة المفاهيمية

معهد التخطيط القومي

مدينة نصر - طريق صلاح سالم - القاهرة - جمهورية مصر العربية

فاكس : ٢٢٦٣٤٧٤٧ - ٢٢٦٢١١٥١ (+2)

محمول : ٠١١٢٣٩٢١٢٣٤ (+2)

www.inplanning.gov.eg

research.conf.inp@inp.edu.eg

معهد التخطيط القومي 

- ماذا كان موقف الدول محل الدراسة من قضايا البيئة وقضايا الاستدامة بالمعنى الواسع (حيث تتنوع أبعاد الاستدامة وتعدد لتشمل البعد الاقتصادي المتصل برأس المال المصنوع، والبعد البيئي المتصل برأس المال الطبيعي، والبعد البشري المتصل برأس المال البشري، والبعد الاجتماعي المتصل برأس المال الاجتماعي، والبعد السياسي المتصل برأس المال السياسي والمؤسسي، والبعد الخارجي المرتبط بالعمولة وازدياد دور المتغيرات الدولية في الشؤون المحلية)؟
- ما الجديد في عالم الصناعة والتصنيع؟ وماذا عن التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة بوجه عام وعن الثورة الصناعية الرابعة بوجه خاص؟ وعن إمكانيات استفادة الدول النامية منها؟ وماذا عن نوعية ومهارات قوة العمل المناسبة للقطاع الصناعي الحديث؟
- ما هي العوامل المحددة للصناعات الاستراتيجية/الفائدة في ضوء التغيرات في تقسيم العمل الدولي، التطورات التكنولوجية؟

ب. محور خاص بتناول قضايا التصنيع والصناعة في مصر

يركز هذا المحور على خبرة مصر في مجال التصنيع في النصف الثاني من القرن العشرين والعقدين الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين. وهو ما يستدعي النظر في مرحلة الانحطام والانطلاق في خمسينات وستينيات القرن العشرين، ثم في مرحلة التراجع وتفكك التصنيع منذ سبعينيات ذلك القرن. ويمكن هنا تناول الأسئلة السابقة التي طرحت أعلاه في سياق تناول الخبرات الإقليمية والدولية، وذلك بغرض تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في مسيرة التصنيع، واستخلاص موجهات عامة لإطلاق عملية تصنيع كبرى في أقرب وقت.

واستفادة من دروس الماضي وتوجيهاً نحو المستقبل، يتعين توجيه اهتمام خاص في أوراق المؤتمر ومداولاته لبحث القضايا التالية:

- هل يمكن إنجاز التصنيع على نطاق واسع وعميق وداعم للتنمية المستدامة في إطار الليبرالية الاقتصادية الجديدة، أي في إطار سياسة اقتصاد حر مفتوح ومندمج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ وهو ما يعسل الاتفاق الحالي مع صندوق النقد الدولي على الحفاظ عليه؟ وهل ثمة مجال لإدخال تعديلات على هذا الإطار بما يوفر بيئة مواتية للتصنيع؟ وما هي هذه التعديلات؟ أم أنه يجب استحداث إطار بديل أقدر على تحقيق التصنيع الداعم للتنمية المستدامة؟ وما هي مواصفات هذا الإطار البديل للسياسة الاقتصادية والتنموية؟
- تجربة مصر في مجال التصنيع منذ خمسينيات القرن العشرين، مع التركيز على تحليل تطور هيكل الصناعات التحويلية وخصائص هذا التطور.
- رؤية تحليلية نقدية لتعميق التصنيع المحلي في إطار أجندة التنمية المستدامة العالمية، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، والرؤى المطروحة من بعض الجهات الأخرى بشأن تعميق التصنيع المحلي.
- إصلاح القاعدة الصناعية القائمة، بالتشخيص السليم لما يعانيه عدد من الصناعات الأساسية من مشكلات مزمنة، وتقديم الحلول المناسبة لها، لا سيما صناعة الحديد الصلب وصناعة الغزل والنسيج، وكذلك مواجهة مشكلات ما صار يعرف بالمصانع المتعثرة أو المتوقفة عن العمل في السنوات الست الماضية، وإعادة بناء بعض الصناعات التي اندثرت في سياق عملية الخصخصة مثل صناعة المراحل البخارية. كما تشمل عملية إصلاح القاعدة الصناعية القائمة وضع برامج لرفع مستوى الكفاءة والارتقاء بالإنتاجية في مختلف الصناعات.

- تحديد ملامح قاعدة صناعية جديدة تقتحم عدداً من المجالات المتبقية بعناية في إطار عملية تنمية تكاملية، تحقق التكامل مع القاعدة الصناعية القائمة وتؤمن سبل تطويرها من ناحية، وتقيم عدداً من الصناعات الاستراتيجية التي تساعد في تعميق التصنيع من ناحية أخرى. وفي هذا السياق سوف تطرح قضية الأولويات وتوجهات التصنيع من حيث الإحلال محل الواردات والتصدير؛ ومعايير اختيار الصناعات الواعدة وبخاصة الصناعات الفائزة والداعمة لعملية تعميق التصنيع المحلي، وذلك في ضوء الموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة، وفي ضوء التطورات المستقبلية لاسيما ما يتعلق منها بالثورة الصناعية الرابعة.
- قواعد البيانات والإحصاءات الضروري توفرها بالجودة والتنصيل اللازم بما يمكن من بناء قاعدة معلومات صناعية جيدة، وتحديد سبل وآليات ذلك. وفي هذا الإطار سوف تطرح قضية تطوير القدرات الفنية والمهارية للأجهزة الإحصائية ذات العلاقة.
- تحديد السياسات الصناعية بوجه خاص والسياسات الإنمائية بوجه عام التي توفر بيئة صالحة للتنمية الصناعية، وتضمن لها حماية مؤقته ومرتجة من الواردات المنافسة ريثما تنمي قدراتها التنافسية، مع بيان مدى ما يمكن تحقيقه في هذا الشأن في ضوء التزامات مصر بمقتضى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- الربط بين التنمية الصناعية والتنمية في قطاعات الزراعة والخدمات والطاقة وغيرها، وتوظيف طاقات البحث العلمي فيما يحقق هذا الربط على أفضل نحو.
- التصنيع ومتطلبات استدامة التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص بالاقتصاد الأخضر، وتعميم منافع التصنيع على الجميع.
- إقامة بنيان صناعي متناسق تتحدد وتتكامل فيه أدوار كل من المشروعات الكبيرة والمشروعات المتوسطة والصغيرة، مع مراعاة مفهوم سلاسل القيمة، ونشر العناقيد الصناعية، وتطوير المناطق الصناعية.
- دراسة التوزيع الإقليمي الراهن للصناعات، ومتطلبات تصحيحه.
- تحديد الأدوار المناسبة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي في تحقيق النهضة الصناعية المنشودة؛ وكذلك تحديد الدور المناسب لكل من آليات التخطيط وآليات السوق في الوصول إلى الأهداف المرجوة.
- مراجعة الإطار التشريعي والمؤسسي الحاكم لعملية التصنيع لتحديد سبل وأدوات تفعيله وتطويره.
- تطوير التعليم عموماً والتعليم الفني والبحث العلمي خصوصاً، وذلك بما يدعم توجهات عملية التصنيع، ويلبي متطلبات الصناعة المصرية من قوة العمل المؤهلة الماهرة.

٤. المشاركون في المؤتمر

- باحثون وأكاديميون مهتمون بقضايا التصنيع والاستدامة محلياً وإقليمياً ودولياً.
- ممثلوا الهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة بقضايا التصنيع والتنمية المستدامة (مثل: اليونيدو والأنكاد ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي).
- الجهات ذات الصلة بالصناعة المصرية (مثل: وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للتنمية الصناعية والهيئة العربية للتصنيع والهيئة العامة للاستثمار)، بالإضافة إلى اتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العام للمستثمرين وغيرهما من المنظمات المهنية المدنية المعنية.

- الشركات الصناعية المصرية ورجال الأعمال والمبادرون بالقطاع الصناعي العام والخاص.

٥. أنشطة المؤتمر

تتضمن فعاليات المؤتمر الأنشطة التالية:

- عروض يقدمها عدد من المتحدثين الرئيسيين الدوليين والمحليين في جلسات عامة يحضرها جميع المشاركين لمناقشة ما يطرح من قضايا واقتراحات بتوجهات أو سياسات.
- حوارات في عدد من الجلسات المتوازية التي تخصص للأوراق البحثية المقبولة للعرض في المؤتمر.
- حلقات نقاشية تنطلق من مداخلات رئيسية لعدد من الخبراء والممارسين وصناع السياسات.

٦. المخرجات والنتائج المتوقعة من المؤتمر

- طرح بدائل ومداخل جديدة لتطوير السياسات الصناعية في مصر لدعم التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني، في ضوء الخبرات العالمية والإقليمية التي يقدمها المؤتمر.
- تعزيز دور معهد التخطيط القومي، كمؤسسة علمية وبحثية ومركز للتفكير، في دعم المخطط ومنحد القرار وصناع السياسات العامة بخصوص النهوض بالصناعة المصرية والتنمية المستدامة.
- فتح مجالات جديدة للشراكة والتعاون بين معهد التخطيط وبعض المؤسسات البحثية والاستشارية المشاركة في المؤتمر والمعنية بقضايا الصناعة والتنمية المستدامة.
- توفير فرصة لاكتساب وتبادل الخبرات بين الشركات والتنظيمات المهنية الصناعية المصرية وبين الخبراء والمؤسسات والتنظيمات المناظرة على المستويين الإقليمي والدولي.
- اطلاع رواد الأعمال الصناعيين وأصحاب ومديرو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على المستجدات والتطورات في نظم الإنتاج والتكنولوجيا الصناعية ونظم الإدارة الصناعية الحديثة.

١. التصنيع والتنمية المستدامة .. لماذا؟

إن للتصنيع أهمية كبرى في دفع عجلة النمو الاقتصادي وفي تحقيق التنمية الشاملة. وهذا أمر معترف به نظرياً منذ السنوات الأولى لظهور فكر التنمية الاقتصادية في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين. كما يستدل على صحة هذه النظرة للتصنيع بالوقائع التاريخية حيث كان التصنيع هو المحرك الأساسي والقائد الحقيقي لعمليات النمو والتنمية سواء في الدول الصناعية القديمة أم في الدول النامية. ولذا فلم يكن من قبيل المصادفة أن الدول التي شهدت انطلاقات إثنائية في العقود الأخيرة من القرن العشرين قد سميت بالدول حديثة التصنيع NICS. ويعد التصنيع قلب عملية التحول الهيكلي في الاقتصادات النامية مثل الاقتصاد المصري. ولا يقصد بالتصنيع مجرد إنشاء صناعات أو النمو التلقائي لها، وإنما يقصد به خلق وتطوير قطاع ديناميكي للصناعات التحويلية كقاعدة للتنمية وقطب للنمو الشامل، مع توجيه اهتمام خاص للتصنيع المحلي للمكونات، وخطوط الإنتاج، والآلات والمعدات.

والتصنيع ليس مجرد وسيلة لتنويع النشاط الاقتصادي بإنشاء قطاع إضافي في الاقتصاد الوطني وهو القطاع الصناعي، على أهمية ذلك وضرورته لزيادة الدخل القومي وإتاحة فرص العمل، ولكن التصنيع - فضلاً على ذلك - وسيلة لمث ثقافة جديدة في مجتمعات الدول النامية. إذ أن التصنيع يرتبط بمجموعة من القيم مثل قيم النظام واحترام الوقت والانضباط في العمل والتفكير العلمي والأداء المنقيس وتكامل الأدوار، وغير ذلك من القيم المعضدة للتنمية بمعناها الشامل والتي تشتد الحاجة إليها في الدول النامية.

وجدير بالذكر أن التصنيع لم يكن مدرجاً بشكل منفرد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة (MDGs) إلا أن أجندة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ - SDGs أظهرت بقوة التصنيع الشامل للجميع والمستدام والمستدام ضمن أهدافها السبعة عشر، حيث يحدّد الهدف رقم (٩) على تحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار من خلال العمل على الارتقاء بمهنة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، والعمل على تحسين وتحديث البنية التحتية والصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد؛ واستخدام الوسائل التكنولوجية والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بنياً، وتعزيز البحث العلمي والابتكار وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية؛ وزيادة فرص حصول المشروعات الصناعية على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق. تضمنت كذلك استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية: رؤية مصر ٢٠٣٠ في إطار محور التنمية الاقتصادية العديد من السياسات والآليات المحفزة على نمو القطاع الصناعي في مصر.

ولما كانت مسيرة التصنيع قد شهدت تراجعاً محسوساً في مصر وفي عدد غير قليل من الدول النامية في سياق برامج تحرير التجارة والتحول إلى اقتصاد السوق الحر في العقود الأربعة الأخيرة؛ فإن ثمة حاجة ليس فقط لوقف هذا التراجع الذي وصف بأنه ينم عن عملية تفكيك للتصنيع de-industrialization، والذي أسفر عن تراجع ملحوظ في نمو الاقتصاد الحقيقي، بل إن ثمة حاجة لانطلاقة صناعية جديدة في إطار تنمية شاملة تراعي الأبعاد المختلفة للاستدامة من جهة، وتحقق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة العالمية التي التزمت مصر بالعمل على تحقيقها من جهة أخرى.

وبناء على ما تقدم قرر معهد التخطيط القومي أن يكون موضوع مؤتمره الدولي لعام ٢٠١٨:

"التصنيع والتنمية المستدامة"

٢. هدف المؤتمر

يهدف المؤتمر إلى طرح رؤى حول أولويات وسياسات وآليات النهوض بالتصنيع المحلي يمكن أن يستهدى بها المخططون وصناع القرار في تعديق التصنيع في مصر، وذلك بالبناء على خبرات الدول التي سبقتنا في مضمار التصنيع والخبرات الذاتية لمصر، وبالامتداد بالتوجهات الحالية والمستقبلية في عالم الصناعة والتصنيع، وبالتوجهات المتضمنة في الأجندة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - SDGs، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ - SDS.

٣. المحاور الرئيسية للمؤتمر

يركز المؤتمر على محورين رئيسيين، وهما:

أ. محور عام يتناول عدداً من الخبرات الإقليمية و الدولية في مجال التصنيع

يستهدف هذا المحور تغطية خبرات الدول الصناعية القديمة والدول حديثة التصنيع التي نجحت في إنجاز تنمية مرتكزة على عملية تصنيع كبرى، وكذلك خبرات الدول التي تعثرت مسيرتها التصنيعية بعد أن كانت قد حققت قدراً من النجاح، أو تلك التي لم تنجح أصلاً في إطلاق عملية تصنيع.

والغرض من استعراض هذه الخبرات هو استخلاص عدد من الدروس التي يمكن لمصر وغيرها من الدول الساعية للتصنيع الاستفادة منها، وذلك بالإجابة عن عدد من الأسئلة، من أبرزها ما يلي:

- ما هي العوامل أو الأسباب التي ساعدت في إطلاق عملية تصنيع ناجحة، وتلك التي أدت إلى التعثر أو الإخفاق في مجال التصنيع؟
- ما هي السياسات والأدوات والحوافز والروافع التي استخدمت في إنجاز التصنيع (السياسات الصناعية)، سواء تلك التي استخدمت بكفاءة وفق برامج زمنية واضحة وفي تنسيق وتكامل مع بقية سياسات التنمية في مختلف القطاعات (لاسيما قطاعات الطاقة والزراعة والبنية التحتية والمعلوماتية)، أم تلك التي طبقت على نحو سببي وأسفرت عن تعثر عملية التصنيع أو فشلها؟
- كيف توزعت الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وهل تواجد إطار عام (تخطيط) يكفل التنسيق والتكامل بين هذه الأدوار؟ وماذا كانت مواصفات هذا الإطار العام - إن وجد؟
- كيف مولت عمليات التصنيع في الدول موضع الاهتمام، وكيف تحددت الأوزان النسبية لكل من التمويل المحلي والتمويل الأجنبي؟ وإلى أي مدى روعي مبدأ الاعتماد على الذات في التجارب المختلفة؟
- هل كان هناك دور محدد سلفاً لعمليات البحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجي في عملية التصنيع؟ وهل أمكن الانتقال من استيراد التكنولوجيا إلى تطوير التكنولوجيا الوافدة، أو إلى التوليد المحلي للتكنولوجيا، وكيف تم ذلك؟ وكيف أديرت عملية استيراد التكنولوجيا أو تطوير التكنولوجيا الوافدة بما يراعي اعتبارات التشغيل والحفاظ على البيئة أو غير ذلك من أبعاد استدامة التنمية؟